الجافي عن الأمر مضيع له، والغالي فيه مضيع له، هذا بتقصير عن الحد، وهذا بتجاوز الحد»[1].

هذه هي معالم الحياة في الإسلام عامة، والتي يتفرع منها النظام الاقتصادي خاصة.

وبناء على ما سبق نجد أن المقصود الأسمى للإسلام؛ بل وبيت قصيده هو إقامة العدل بين الناس في كل المجالات، ومادام الحديث يدور في المجال المالي والاقتصادي، فالإسلام يستهدف بكافة أدواته المالية، إقامة العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع[2].

❖ وعلى ذلك يمكن تعريف العدالة الاجتماعية في الإسلام بأنها:

التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب[3]

إن المذهب الاقتصادي الإسلامي يدعو إلى المساواة والتوزيع العادل للدخل والثروة، ويقوم على أساس المشاركة في الموارد، ويمنع الاحتكار والاستغلال، كما يمنع التبذير وكل شيء يؤدي إلى إهدار الثروة مهما كثرت، حيث إن كل ما هو موجود في مكان على الأرض هو من نعم الله على الناس أجمعين وليس لأفراد معينين أو لبلد معين[4].

والإسلام حينما أدرج هذا المبدأ ضمن مبادئه الأساسية التي يتكون منها مذهبه الاقتصادي لم يَتَبَنَّ العدالة بمفهومها التجريدي العام، ولم ينادِ بها بشكل

---

(١) يوسف كمال محمد، نحو نهضة أمة، مرجع سابق، ص٦٠.
(٢) د. السيد عطية عبدالواحد، دور السياسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص٥٨٥.
(٣) د. السيد عطية عبدالواحد، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٠٨.
(٤) رياض صالح عوده، مرجع سابق، ص٧.

مفتوح لكل تفسير، ولا أوكله إلى المجتمعات الإنسانية التي تختلف نظرتها للعدالة الاجتماعية باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة، وإنما حدد الإسلام مفهومه للعدالة بشكل خاص ومستقل، والصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدأين هامين لكل منهما خطوطه وتفصيلاته، وهما «مبدأ التكافل العام» والآخر «مبدأ التوازن الاجتماعي» وفي التكافل والتوازن بمفهومها الإسلامي تحقيق للقيم الاجتماعية العادلة[1].

أولا: مبدأ التكافل العام

يفرض الإسلام على المسلمين أن يكونوا «عباد الله إخواناً» وانطلاقاً من هذه الفريضة يفرض عليهم أن يكفل بعضهم بعضاً، فجعل كل فرد مسئولاً عن أخيه في حدود إمكاناته وقدراته: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ وَلاَ يُسْلِمُهُ**»[2]، ومن تركه يجوع أو يعرى فقد أسلمه[*] وعلى الدولة إن رأت قصوراً من الأفراد أن تجبرهم على ذلك. كما تجبرهم على الجهاد وسائر الفروض الأساسية الأخرى؛ بل ويقع على الدولة أيضاً مسئولية تحقيق المستوى اللائق من العيش لكل فرد من أفراد المجتمع فيها، وهو ما يطلق علية «حد الكفاية»[3].

❖ مبدأ حد الكفاية

يقصد بتوفير حد الكفاية: كفالة المستوى اللائق لمعيشة كل فرد بما يتماشى مع المستوى العام السائد الذي يعيشه كافة أفراد المجتمع، وهو ما يختلف من مجتمع لآخر، ومن زمان لآخر[4].

---

(١) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص٣٠٣.

(٢) صحيح البخاري، ج٦ ، ص٢٢٧ ، حديث٢٤٤٢.

(*) أي أسلمه للهلاك.

(٣) د. يوسف إبراهيم، محاضرات في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص١٧٦ وما بعدها.

(٤) د. عبدالباسط وفا، النظرية العامة لمناهج البحث في علم الاقتصاد من المنظور الإسلامي، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٦، ص١٦٠.